

بكين تسرع وتيرة هبوط اليوان وتوقف تداول الأسهم بعد خسائر تجاوزت 7:1 للمرة الثانية خلال أسبوع

بورصة الصين تزلزل البورصات العالمية



بورصة الصين تواجه انهيارا جديدا تجاوز 7:1 بعد الإعلان رسميا عن خفض سعر اليوان

وكالات: أغلقت بورصة الصين بعد افتتاح جلسيتها أمس بعد انهيار جديد تجاوز 7:1 وأدى إلى تطبيق آلية تعليق المبادلات بشكل تلقائي، وكذلك بعد الإعلان رسميا عن خفض سعر اليوان هو الأكبر منذ أغسطس الماضي.

وهي المرة الثانية خلال الأسبوع الجاري التي تتوقف فيها بورصتا شنغهاي وشينزين عن العمل وفق هذه الآلية. وكانت البورصتان واجهتا الوضع نفسه الاثنين الماضي. وسرعت الصين وتيرة خفض قيمة اليوان أمس بما دفع العملات وأسواق الأسهم في المنطقة للهبوط مع تخوف المستثمرين من أن تطلق بكين شرارة عمليات تخفيضات في قيمة العملات من جانب شركائها التجاريين بغرض الاحتفاظ بالقدرة على المنافسة.

سعر الصرف

وفاجأ بنك الشعب الصيني (البنك المركزي) الأسواق مجددا بان حدد نقطة المنتصف لسعر الصرف الرسمي لليوان لسعر 6,5646 مقابل الدولار وهو أدنى مستوى منذ مارس 2011. ويقل هذا السعر 0,5٪ عن مستواه أمس ويمثل أكبر انخفاض يومي منذ أغسطس حين شهدت الأسواق انخفاضاً مفاجئاً لقيمة العملة قارب 2٪، وسرعان ما هبطت عملات دول أخرى في المنطقة حيث نزل الدولار الأسترالي نصف سنت أميركي، وأكد نظام تداول العملات الأجنبية التابع للبنك المركزي الصيني مجدداً أنه لا أساس لاستمرار خفض قيمة اليوان وأنه كان مستقراً أمام سلة من العملات في 2015. لكن الأسعار التي حددها البنك المركزي لم تساهم في هبوط اليوان أمام الدولار فحسب هذا الأسبوع، بل انخفض أيضاً أمام عملات رئيسية من بينها الين واليورو اللذان نزل أمامهما 3,5٪ و 0,8٪ على الترتيب.

هبوط الاحتياطيات

وأثار ذلك مخاوف من أن

احتياطيات الصين

الأجنبية تهيبت

512 مليار دولار

في 2015 في أكبر

انخفاض سنوي



«المركزي» حدد

نقطة المنتصف

لسعر صرف اليوان

عند 6.5 مقابل

الدولار وهو الأدنى

منذ 2011

غير أن القواعد الجديدة لم تلق قبولا من المستثمرين.

الأسواق العالمية

وخيمت أزمة الصين على الأسواق العالمية، حيث سجلت الأسهم الأوروبية هبوطاً حاداً، وهبط مؤشر يوروفرست 300 لأسهم الشركات الأوروبية الكبرى ومؤشر يورو ستوكس 50 للأسهم القاعدية بمنطقة اليورو 2٪ لكل منهما. ونزل مؤشر داكس الألماني 1,4٪، في حين انخفض مؤشر فايننشال تايمز البريطاني 1,6٪ كما هوى مؤشر كاك 40 الفرنسي 3٪ عند الفتح. وتراجعت معظم البورصات في ظل فقدان المؤشرات الرئيسية للأسهم الصينية أكثر من 7٪ خلال أقل من نصف ساعة على بدء جلسة التداول، أمس، مما أطلق آلية استحدثت أخيراً لوقف نظام التداول. وهبط مؤشر سي.إس.إي 300 بنسبة 7,2٪ إلى 3284,74 نقطة، في حين هبطت الأسهم اليابانية لليوم الرابع على التوالي بعد أن تحرك البنت المركزي الصيني لإضعاف اليوان مما أدى إلى ارتفاع حصاد للسبب الياباني وهز أعصاب المستثمرين المتوترين بالفعل جراء اللاقل السياسية في مختلف أنحاء العالم. وانخفض مؤشر نيكى القياسي للأسهم اليابانية 2,3٪ إلى 17767,34 نقطة مسجلاً أدنى مستوى إغلاق منذ الثاني من أكتوبر. وهبط الدولار بما يصل إلى 0,7٪ إلى 117,66 ينا وهو مستوى لم يشهده منذ أواخر أغسطس الماضي مما عصف بأسهم المصدرين وغيرها من أسهم الشركات الكبرى. وأغلق مؤشر توكس الياباني الأوسع نطاقاً على 1457,94 نقطة بانخفاض 2,1٪، وهبط مؤشر جي.بي.إكس-نيكي 400 بنسبة 2,2٪، إلى 13121,96 نقطة. وانخفض مؤشر ستاندر أند بورز 500 بمقدار 26,45 نقطة. وتوازي 1,31٪، إلى 1990,26 نقطة. ونزل مؤشر ناسداك المجمع 55,67 نقطة أو 1,14٪ لينتهي اليوم عند 4835,77 نقطة.

ويخشى البعض من أن يكون هبوط اليوان يشير إلى تفاقم الصعوبات التي يواجهها ثاني أكبر اقتصاد في العالم. **ضغوط آسيوية** ويفرض استمرار خفض قيمة اليوان ضغوطاً على دول

الإطلاق. وكانت احتياطيات الصين الأكبر من نوعها في العالم انخفضت بواقع 87,2 مليار دولار في نوفمبر إلى 3,44 تريليونات دولار مسجلة أدنى مستوياتها منذ فبراير 2013 وثالث أكبر هبوط شهري على الإطلاق.

الصين ربما تهدف إلى خفض قيمة العملة بغرض تعزيز قدرتها على المنافسة ودعم مصريها الذين يواجهون صعوبات. وجاء هبوط العملة هذا الأسبوع قبل صدور بيانات احتياطيات الصين من النقد

الصين ربما تهدف إلى خفض قيمة العملة بغرض تعزيز قدرتها على المنافسة ودعم مصريها الذين يواجهون صعوبات. وجاء هبوط العملة هذا الأسبوع قبل صدور بيانات احتياطيات الصين من النقد

الذهب لأعلى مستوى في 9 أسابيع

لندن-رويترز: قفز الذهب فوق 1100 دولار للأوقية (الأونصة) للمرة الأولى في تسعة أسابيع أمس في الوقت الذي هبط فيه الدولار وانجحه المستثمرون إلى تحويل أموالهم للأصول الأكثر أماناً مع تضرر الأسهم في الأسواق العالمية من المخاوف بشأن الاقتصاد الصيني.

وسجلت الأسهم الأوروبية هبوطاً حاداً بعد أن سرعت الصين وتيرة تخفيض اليوان مما هبط بالأسهم الآسيوية إلى أدنى مستوى في ثلاثة أشهر.

وارتفع سعر الذهب في المعاملات الفورية إلى أعلى مستوى في 9 أسابيع عند 1102,80 دولار للأوقية قبل أن يقلص مكاسبه ليجري تداوله بانخفاض بنسبة 0,2٪ عند 1095,95 دولاراً للأوقية. وقفزت العقود الأمريكية الآجلة للذهب أيضاً لرابح جلسة على التوالي إلى 1102,50 دولار للأوقية وهو أعلى مستوى في تسعة أسابيع.

النفط يهوي أكثر من 5٪

الهبوط بشدة مع نزول اليوان في الأسواق الخارجية إلى مستوى قياسي جديد منذ بدء تداوله في عام 2010. وفي انعكاس لحالة الضعف التي تعترى الأسواق العالمية بشكل عام هبط سعر مزيج برنت خام القياس العالمي أكثر من 5٪ توازي نحو دولارين ليصل إلى 32,16 دولاراً للبرميل وهو مستوى لم يشهده منذ أبريل 2004 وذلك قبل أن يتحسن قليلاً إلى 32,23 دولاراً للبرميل. وفي الولايات المتحدة انخفض سعر خام غرب تكساس الوسيط أيضاً في المعاملات الآجلة أكثر من 5٪ إلى 32,10 دولاراً للبرميل وهو مستوى لم يشهده منذ أواخر 2003 قبل أن ينتعش قليلاً إلى 32,20 دولاراً للبرميل.

سنغافورة - رويترز: هوت أسعار النفط أكثر من 5٪ أمس لتصل إلى مستويات لم تشهدها منذ مطلع اللفية الثالثة، حيث أشاع هبوط اليوان الصيني ووقف التداول في سوق الأسهم الصينية بشكل طارئ للمرة الثانية هذا الأسبوع حالة من الاضطراب في الأسواق الآسيوية. كما استمر التأثير السلبي للتمتعة الهائلة في العروض ومستويات الإنتاج شبه القياسية على أسعار النفط التي فقدت حتى الآن 70٪ من قيمتها منذ بدء المسار التزولي لها في يونيو 2014 مما أضر بالشركات والحكومات التي تعتمد بشدة على إيرادات النفط. وسمحت الصين لليوان بالهبوط أمس مما دفع أسواق الأسهم والعملات الإقليمية إلى

بواقع ربع نقطة مئوية لكل منها

4 زيادات متوقعة للفائدة الأميركية في 2016



البنك المركزي الأميركي

واشنطن - رويترز: أظهر محضر أحدث اجتماع لمجلس الاحتياطي الاتحادي أن صانعي السياسة النقدية بالبنك المركزي الأميركي قرروا زيادة أسعار الفائدة الشهر الماضي بعد أن اكتسبت أغلبيتهم الثقة بأن التضخم يتجه للارتفاع لكن بعضهم عبر عن القلق من أن التضخم قد يظل عالقاً عند مستويات منخفضة تشكل خطورة.

وقال محضر اجتماع مجلس الاحتياطي الاتحادي في 15-16 ديسمبر، والذي نشر أمس الأول، إن «جميع المشاركين تقريباً لديهم الآن ثقة بدرجة معقولة بأن التضخم سيتحرك عائداً إلى 2٪ في الأجل المتوسط». لكن «بعض الأعضاء قالوا إن قرارهم رفع النطاق المستهدف (للفائدة) كان قراراً

البنك الدولي أكثر تشاؤماً للنمو العالمي في 2016

في قطاع الزراعة أو الطاقة. وقال إيهان كوس مسؤول التقديرات الاقتصادي في البنك الدولي إن «النمو الأقوى في الاقتصادات المتقدمة الأخرى لن يعوض إلا جزئياً عن مخاطر ضعف مستر في الأسواق الناشئة».

وحذرت الهيئة الاقتصادية من «المخاطر» التي تهدد الاقتصاد العالمي بسبب الأوضاع الجيوسياسية المتوترة وانعكاساتها المحتملة لزيادة معدلات الفائدة الأساسية الأميركية.

وحذر كبير اقتصاديي البنك الدولي كاوشيك باسو من «تصدعات تحت السطح»، مشيراً إلى التهديد الذي تشكله «تحركات خطيرة لرؤوس

الأموال في العالم». وخفض البنك الدولي بنسبة 0,3٪ تقديراته لنمو إفريقيا جنوب الصحراء أيضاً، التي تأثرت بخفض أسعار المواد الأولية وتراجع الطلب الصيني.



النمو القوي للاقتصادات المتقدمة لن يعوض إلا جزئياً عن مخاطر ضعف الأسواق الناشئة

وفي أوج انتقال سياسي، يتوقع أن يتباطأ اقتصاد الصين بنسبة 6,7٪ في 2015 أي 0,3 نقطة، مما كان البنك الدولي يتوقع قبل ستة أشهر، وذلك في أسوأ أداء اقتصادي لبكين منذ 1990.

وخفض البنك الدولي تقديراته بشكل أكبر لدولتين ناشئتين أخريين تشهدان انكماشاً هما البرازيل وروسيا، اللتين تعانجان من نتائج انخفاض أسعار المواد الأولية

واشنطن - أ.ف.ب: خُفض البنك الدولي بشكل كبير تقديراته للنمو العالمي للعام 2016، معزاً بذلك المخاوف التي يجربها الأداء «المخيب للأمل» لدول ناشئة كبرى مثل الصين والبرازيل.

وقالت هذه الهيئة المالية الدولية إن نمو إجمالي الناتج الداخلي العالمي الذي سجل ارتفاعاً نسبته 2,4٪ في 2015، لن يتقدم هذا العام أكثر من 2,9٪، في خفض لتقديرات نشرتها هذه المؤسسة في يونيو الماضي.

كما خفض البنك الدولي تقديراته للنمو العالمي في 2017 بشكل طفيف (0,1٪)، إلى 3,1٪.

وكتب البنك الدولي أن «تزايد الضعف المتزامن للأسواق الناشئة الكبرى يهدد أهداف خفض الفقر، لأن هذه الدول كانت المساهم الأكبر في النمو العالمي في العقد الأخير».

سياريوهات متشائمة لأسعار النفط في 2016

محمود عيسى

ينشغل المحللون والاقتصاديون في توقعاتهم وتنبؤاتهم بما سيكون عليه العام الحالي فيما يتعلق بأهم المسائل والقضايا الاقتصادية التي كان لها تأثير كبير في العام الماضي.

وليس هناك أمر يشغل بال السياسيين والاقتصاديين على حد سواء في الوقت الحاضر أكثر من أسعار النفط التي خسرت خلال فترة قصيرة أكثر من 60٪ من قيمتها، وبالتالي فإن الأسعار معلقة والعيون مشدودة إلى ما ستكون عليه أسعار النفط وأوضاعه في العام 2016.

وفي سياق توقعاته بهذا الشأن، قال فريق الأبحاث في شركة شورست العالمية للنفط والغاز أن عام 2016 سيصطبغ باستمرار تقلبات أسعار النفط والغاز، إلا أنه مع ذلك يحمل في طياته بعض الفرص الجديدة والأمل لصناعة النفط والغاز، ووضع الفريق 6 سيناريوهات رئيسية على النحو التالي:

1 - تبقى نشاطات الاستحواذ والاندماج في هذا القطاع محدودة ولكنها تنطوي على فرص جيدة، حيث كانت ثمة دلائل على انتعاش في هذه العمليات بالنسبة لنشاطات الاستكشاف والتتقي والإنتاج، إلا أن تدهور أسعار النفط أثار عاصفة من الترقب



والانتظار لدى الشركات في الوقت الحاضر. 2 - سيظل سوق الغاز الطبيعي المسال يتحرك بعيداً عن ظروف السوق المتوترة التي سادت في أعقاب حادثة مفاعل فوكوشيما، وسيرتفع العرض من منطقة آسيا الباسيفيك نتيجة بدء تشغيل مشروعات جديدة لإنتاج الغاز في كل من أستراليا وأمريكا الشمالية، كما يتباطأ نمو الطلب بسبب تراجع النمو الاقتصادي الصيني وبدء توليد الطاقة النووية في كل من اليابان وكوريا الجنوبية. أما من المنظور السعري فمن المتوقع استمرار تحول العملاء الآسيويين عن سياسات التسعير المرتبطة بأسعار النفط إلى آليات تسعير جديدة.

3 - ستكون ثمة فرص جديدة لمصدري الغاز الطبيعي المسال في ضوء تطور استخدامات أسواق هذه السلعة وظهور استخدامات جديدة تتطلب ضخ كميات من الغاز الطبيعي في الأسواق الناشئة أو التي تشهد توسعاً مثل الفلبين وتايلاند والهند. كما يتوقع زيادة الاهتمام بالغاز الطبيعي المسال كوقود للنقل البري والبحري.

4 - إن استمرار أسعار النفط منخفضة يعني أنها ستبقى تمثل تحديات تواجه تمويل المشروعات في هذا القطاع، وسيبقى الحصول على القروض مشوباً بالتشدد إلا بالنسبة للشركات الكبيرة القوية ترفع العقوبات.

صعباً خصوصاً بالنظر إلى حالة عدم اليقين التي تحيط بديناميكية التضخم».

ويبقى المحضر ضوءاً على التباينات التي لا تزال باقية في البنك المركزي الأميركي على الرغم من قرار بالإجماع من صانعي السياسة الشهر الماضي لرفع أسعار الفائدة بمقدار ربع نقطة مئوية وهي أول زيادة في نحو عشر

سنوات. ويتوقع صانعو السياسة بمجلس الاحتياطي الاتحادي بشكل عام أربع زيادات للفائدة بواقع ربع نقطة مئوية لكل منها في 2016 لكن محضر الاجتماع أوضح أن بعض المسؤولين سيكونون قلقين بشأن المزيد من الزيادات إذا لم يتحقق ارتفاع التضخم. وسيكون للنقاش بشأن التضخم أهمية محورية للقرارات بشأن وتيرة زيادات أسعار الفائدة على مدى الاثني عشر شهراً المقبلة.

وفي حين أن قرار رفع الفائدة في ديسمبر يشر بمسار تدريجي لزيادات في المستقبل، إلا أنه كان حلاً توفيقياً بين صانعي السياسة الذين كانوا مستعدين منذ أشهر لزيادة الفائدة.